

# مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٢٣**

الأربعاء، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد وانغ غوانغيا | (الصين) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد دولغوف |
| | إندونيسيا | السيد كليب |
| | إيطاليا | السيد سباتافورا |
| | بلجيكا | السيد فيربيكي |
| | بنما | السيد أرياس |
| | بيرو | السيد فوتو – برناليس |
| | جنوب أفريقيا | السيد سانغكو |
| | سلوفاكيا | السيد بريان |
| | غانا | السيد كريستشين |
| | فرنسا | السيد دلا سابليير |
| | قطر | السيد النصر |
| | الكونغو | السيد غاياما |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد جونستون |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة ولكوت ساندرز |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين



07-43772 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

**الرئيس** (تكلم بالصينية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مايكل ويليامز، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ويليامز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

حيث أن هذه هي المرة الأخيرة التي يشارك فيها السفير جان - مارك دلا سابليير في مداولات مجلس الأمن بصفته الممثل الدائم لفرنسا، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب، نيابة عن أعضاء المجلس، عن تقديرنا له كزميل وصديق معا. لقد كرس السفير جان - مارك دلا سابليير ١٣ عاماً، من خلال ثلاثة تعيينات مختلفة، في تمثيل فرنسا في مقر الأمم المتحدة. وأفضل ما نذكره به قيادته باقتدار للبعثات السنوية لمجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، ومؤخراً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار بعثة المجلس إلى أفريقيا في الشهر الماضي. وأسهم السفير دلا سابليير إسهاماً مهماً من خلال رئاسته الفعالة للفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح.

وإذ نودع السفير دلا سابليير وداعنا لعزيز، فإن أعضاء المجلس الآخرين وأنا نتمنى له كل التوفيق في مساعيه الجديدة. رحلة سعيدة.

**السيد دلا سابليير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الطيبة والودودة الموجهة إليّ في آخر حضور لي في جلسات مجلس الأمن. لقد تأثرت بشدة. وبعد إذنكم، أود أن أوجه كلمة إلى المجلس.

بداية، لقد تشرفت بتمثيل فرنسا في مجلس الأمن على مدى خمس سنوات تقريباً، حيث دافعت عن مواقفها وطرحت مبادراتها بشأن سلام العالم وأمنه. وكانت هذه مهمة مثمرة.

واعتقد أننا في هذه الهيئة نعلم تمام العلم أننا نعيش في عالم غير مستقر يمكن أن تتراكم فيه التهديدات القديمة والجديدة للسلم والأمن بطريقة تنذر بالخطر. فالأزمات والصراعات الداخلية والإقليمية وحماية المدنيين والأطفال، والإرهاب والأخطار التي يمثلها انتشار أسلحة الدمار الشامل كلها أمور تقتضي تعاوناً دولياً نشطاً وأمما متحدة قوية ومجلس أمن أهلا للمسؤوليات المناطة به بموجب الميثاق.

إن عمل المجلس شاق - وقد لا يكون النجاح حليفه دائماً بل غالبا، سواء على المدى القصير أو الطويل. وأود أن أضيف إلى ذلك أن المجلس الذي يعمل باسم المجتمع الدولي، لن يكون قوياً إلا عندما تتحد صفوفه. ولذلك، تدأب فرنسا على السعي إلى تعزيز توافق الآراء أو توفير أوسع تأييد ممكن لنصوص جيدة.

وروح التعاون في مجلس الأمن أمر أساسي، وهو ما لمسته دائماً، وأود أن أشكر الزملاء وبعثاتهم على ذلك. وأشكرهم على نوعية علاقاتنا وصداقاتنا على الصعيد الشخصي.

وفي الختام، أود أيضاً أن أشكر أمانة المجلس التي تدعمنا في عملنا، بما في ذلك المترجمون التحريريون

والفوريون الذين آمل أنهم لم يعانوا الكثير على مدى السنين جراء وتيرة كلماتي.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير دلا سابليير على كلماته المؤثرة بشأن عمل المجلس وعلاقات العمل الطيبة بين الزملاء.

(تكلم بالصينية)

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد مايكل ويليامز، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، وأعطيه الكلمة.

**السيد ويليامز** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشاطركم، سيدي الرئيس، الإعراب عن أطيب التمنيات للسفير جان - مارك دلا سابليير في مستقبل الأيام. كما أود أن أشكره على دعمه الشخصي الثابت لما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في الشرق الأوسط.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس، استجد عدد من التطورات السياسية الهامة التي كانت مصدر أمل. وأبرز تلك التطورات تمثل في عودة المجتمع الدولي وإسرائيل إلى التعامل مع حكومة رئيس الوزراء سلام فياض. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، استضاف الرئيس مبارك، رئيس مصر، في شرم الشيخ اجتماع قمة ضم رئيس الوزراء أولمرت والملك عبد الله الثاني، عاهل الأردن، والرئيس عباس. وفي ١٦ تموز/يوليه، ألقى الرئيس بوش خطاباً هاماً أعلن فيه مجموعة من الإجراءات لدعم الحكومة الفلسطينية، مما سيفضي إلى عقد اجتماع دولي في الخريف ستترأسه وزيرة الخارجية رايس. ومما يثلج الصدر أنه في ١٦ تموز/يوليه، عقد الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت اجتماعاً ثنائياً إيجابياً للغاية تطرقا خلاله إلى مسائل الوضع النهائي. وكان هذا أول اجتماع لهما منذ ثلاثة أشهر. وفي الأسبوع الماضي، وتحديداً في ١٩ تموز/يوليه، اجتمعت المجموعة الرباعية في لشبونة، بحضور مبعوثها الجديد، السيد توني بلير. واليوم، وصل وزيرا خارجية الأردن ومصر إلى إسرائيل لمناقشة مبادرة السلام العربية.

هذا زخم دبلوماسي جدير بالإعجاب، لكن هذه التطورات الإيجابية يقابلها واقع ملتبس ومعقد بشكل متزايد، حيث يستمر العنف. والحالة في قطاع غزة قد استقرت إلى حد ما منذ آخر تقرير لي. وحماس تسيطر على غزة وتحتجز الخصوم السياسيين ومن تتهمهم بالتعاون مع إسرائيل. وقُتِل رجلان على الأقل بينما كانا محتجزين لدى حماس، كما أن مجموعات حقوق الإنسان الفلسطينية المحلية وجهت اتهامات بالتعذيب.

وفي ٤ تموز/يوليه، أُطلِق سراح ألان جونستون، الصحفي بهيئة الإذاعة البريطانية، الذي كان قد اختطفه جيش الإسلام. وقد أعرب الأمين العام عن ارتياحه البالغ لإطلاق سراح السيد جونستون، الذي ظل محتجزاً قرابة ٤ أشهر. واحتجزت حماس في وقت لاحق ١٢ عضواً في جيش الإسلام ومجموعات إسلامية تابعة، قيل إنها كانت وراء اختطاف جونستون وهجمات وقعت في الآونة الأخيرة على أهداف مثل المدرسة الأمريكية ومكتبة مسيحية.

وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، وقع أكثر من ٢٠ هجوما فلسطينيا، أطلق خلالها ١٩٢ من الصواريخ وقذائف الهاون، ضد معابر غزة وداخل إسرائيل. وكان الجناح العسكري لحماس مسؤولاً عن معظم الصواريخ والقذائف التي أُطلِقت على المعابر، كما أعلن مسؤوليته عن ١٠ هجمات استهدفت معبر كريم شالوم و٥ هجمات

استهدفت معبر إيريتز. ولكن شن الجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى أيضاً هجمات ضد المعبرين. وكان الجهاد الإسلامي مسؤولاً كذلك عن معظم الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون التي أُطلقت ضد إسرائيل، في حين أن حماس أعلنت مسؤوليتها عن هجوم واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والأمين العام أدان مراراً الهجمات الصاروخية الفلسطينية التي تستهدف المدنيين – وتسبب إصابات وأضرارا – وتعيق تدفق المساعدات إلى سكان غزة.

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى سقوط ٥٢ قتيلاً فلسطينياً، من بينهم ٤ أطفال، فضلاً عن إصابة ١٠٩ أشخاص، من بينهم ثلاثة أطفال. ووقع ثلاثة وثلاثون من تلك الوفيات في غزة. وقُتل إسرائيلي واحد وأصيب ١٨، من بينهم طفل. وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية عمليات القتل المستهدف في غزة. وفي الضفة الغربية، شنت قوات الدفاع الإسرائيلية غارات اعتقال يومية تقريبا على مدن وقرى، فقتلت نحو ٢٠ فلسطينيا واعتقلت ٢٤٤ على الأقل من النشطاء المشتبه فيهم من مختلف الفصائل الفلسطينية. وأشجع إسرائيل على أن تكفّ عن تلك العمليات وتسلّم السيطرة الأمنية في الضفة الغربية للسلطة الفلسطينية.

أما استئثار حماس بغزة وغياب قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية عنها فقد ترتب عليهما تعطيل المعابر التي تربط غزة بالعالم الخارجي إلى حد كبير. وقد أعرب الأمين العام، ولا سيما في بيان أدلى به في ١٣ تموز/يوليه، عن قلقه إزاء تلك الحالة والأثر الذي تحدثه على الحياة الاقتصادية. وهو يعتقد من الضروري أن تبذل السلطة الفلسطينية قصارى جهدها لتكفل رفاه الفلسطينيين في غزة. وتشجع الأمم المتحدة السلطة الفلسطينية على التعاون مع مصر وإسرائيل والمجتمع الدولي في استكشاف جميع الخيارات الممكنة لتشغيل هذه المعابر.

وقد ضاعفت الوكالات التابعة للأمم المتحدة جهودها المبذولة لدى كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مدى الشهر الماضي لتيسير وكفالة تدفق السلع الإنسانية الأساسية بشكل مستمر من خلال معبر كيريم شالوم. ودخل القطاع بالطرق التجارية أو عن طريق الأمم المتحدة ما يبلغ إجماليه ٦٥ ٠٠٠ طن متري من الأغذية واللوازم الطبية الأساسية، وهي تكفي لتلبية ٨٨ في المائة من الاحتياجات الغذائية الأساسية الدنيا لسكانه.

ومن الواضح مع ذلك أن المساعدات الإنسانية وحدها لن تكفي لوقف التدهور المستمر حاليا في الاقتصاد بسبب توقف التدفقات التجارية المنتظمة إلى قطاع غزة ومنه. فقد أدى إغلاق معبر كارني منذ أوائل حزيران/يونيه إلى عدم تصدير المنتجات الزراعية والصناعية المخصصة لأسواق في إسرائيل أو الضفة الغربية أو الخارج. كما أدى إلى عدم دخول المواد اللازمة لإنتاج السلع الصناعية ولقطاع البناء إلى غزة. ونجم عن ذلك بالنسبة للأمم المتحدة وحدها توقف مشاريع قيمتها ٢١٣ مليون دولار. وتشير تقديرات البنك الدولي الآن إلى اضطرار ما يزيد على ٧٥ في المائة من مصانع غزة إلى إغلاق عملياتها وإلى الاستغناء مؤقتا عن ٦٨ ٠٠٠ عامل. وما لم يجرِ فتح المعابر أمام الواردات والصادرات، فسوف يؤدي مسلسل التدهور الاقتصادي إلى مشقة واسعة النطاق لقطاع غزة الذي يعاني بالفعل من الفقر.

ومن دواعي القلق بصفة خاصة عدم إحراز تقدم يُذكر نحو حل مشكلة ٦ ٠٠٠ فلسطيني تقريبا غير قادرين على العودة من مصر إلى قطاع غزة. وأحث جميع الأطراف على اتخاذ إجراء سريع للتعجيل بعودة هؤلاء المشردين.

وأنتقل الآن إلى التطورات على الجبهة السياسية. في ١٣ تموز/يوليه، أعيد تعيين حكومة رئيس الوزراء فياض الطارئة على هيئة حكومة تسيير أعمال تستمر في عملها إلى حين يقترع المجلس التشريعي الفلسطيني على إنهاء ولايتها أو إلى حين إجراء انتخابات. وقد حاول المجلس أن ينعقد في عدد من المناسبات، ولكنه لم يعقد أي جلسات نظرا لتبادل حماس وفتح مقاطعته. ومن العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الموقف استمرار إسرائيل في احتجاز ٤٥ من المشرعين الفلسطينيين، ونحن نشارك الاتحاد الأوروبي في المطالبة بإطلاق سراحهم. ونتيجة لتلك العوائق، عجز المجلس التشريعي الفلسطيني عن الاجتماع في الموعد الذي يحدده القانون الأساسي لإجراء اقتراع على الثقة بحكومة الطوارئ، تلبية لطلب رئيس الوزراء فياض.

وفي ١٦ تموز/يوليه، دعا الرئيس عباس إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة. غير أنه ليس ثمة ما يشير إلى الموعد الذي قد تجرى فيه تلك الانتخابات، وليس من الواضح كيف يتم حل المأزق الحالي أو متى. ولا بد لي من الإشارة إلى أن الاجتماعات التي عقدتها شخصيا في المنطقة توحي بعدم وجود احتمالات فورية للمصالحة بين حماس وحركة فتح التي ينتمي إليها الرئيس عباس.

وأدى تشكيل حكومة الطوارئ المستقلة التي يرأسها رئيس الوزراء فياض في ١٥ حزيران/يونيه، والتي قوبلت بترحيب حار من أعضاء المجموعة الرباعية، بالدوائر المانحة إلى إعادة تقديم المساعدات المالية المباشرة. وأعلن رئيس الوزراء أولمرت عن بعض التزامات بدعم حكومة رئيس الوزراء فياض الجديدة من خلال تحويل إيرادات الضرائب وزيادة حرية الانتقال بدرجة كبيرة في الضفة الغربية وتجديد التعاون الاقتصادي والأمني والإفراج عن بعض السجناء الفلسطينيين. وفي ذلك الصدد، قامت إسرائيل بتحويل مبلغ ١١٧ مليون دولار من إيرادات الضرائب الفلسطينية بتاريخ ١ تموز/يوليه، وأطلقت سراح ٢٥٥ سجينا فلسطينيا في ٢٠ تموز/يوليه. ويسرني أن أنوه بالطريقة الإيجابية والعملية التي تعمل بها إسرائيل والسلطة الفلسطينية معا.

وفي خطوة تساعد رئيس الوزراء فياض على أرض الواقع، توصلت السلطة الفلسطينية وإسرائيل أيضا إلى اتفاق أدى إلى تخلي ١٧٨ من المتشددين المطلوبين عن أسلحتهم، وتوقيعهم تعهدات بالسلام في مقابل رفع أسمائهم من قائمة إسرائيل بأخطر المطلوب القبض عليهم.

وأود أن أثني على الجهود الموفقة التي بذلها رئيس الوزراء فياض لدفع المرتبات كاملة لـ ٠٠٠ ١٦٠ من موظفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وبخاصة في قطاع غزة أيضا. وهذه أول مرة منذ ١٥ شهرا يُدفع فيها مرتب كامل للموظفين الحكوميين. فضخت هذه المرتبات ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار في الاقتصاد الفلسطيني، وظهرت آثارها فورا على الرفاه اليومي للأسر الفلسطينية. وينبغي أن أشير إلى عدم دفع مرتبات لأفراد قوات الأمن المرتبطة بحماس البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠ فرد وللموظفين الحكوميين المعينين من قِبل حماس في العام الماضي وعددهم ٠٠٠ ١١ موظف.

وفي إطار هذه الأجواء الإيجابية من الثقة، وفي خطوة رحبت بها المجموعة الرباعية، اجتمع الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت بتاريخ ١٦ تموز/يوليه وجددا حوارهما الثنائي في اجتماع إيجابي للغاية. وبلغني أن جميع المسائل كانت مطروحة على بساط البحث، بدءا من السجناء إلى بعض مناقشات جدية للمسائل المتعلقة بالوضع النهائي.

وفي خطاب هام مؤرخ ١٦ تموز/يوليه، أعرب الرئيس بوش عن دعمه لعملية بناء المؤسسات الفلسطينية قبل الدخول في مفاوضات جدية للوصول إلى إنشاء دولة فلسطينية، وأعلن عزم الولايات المتحدة على توجيه الدعوة

إلى عقد اجتماع دولي في الخريف القادم تترأسه وزيرة الخارجية رايس، وتشارك فيه إسرائيل والفلسطينيون ودول المنطقة. ورحب الأمين العام بهذا الاقتراح. أما المجموعة الرباعية فأشارت في لشبونة في الأسبوع الماضي إلى أنها تتطلع إلى إجراء مشاورات في أثناء التحضير للاجتماع وأعربت عن موافقتها على أن اجتماعا من هذا القبيل من شأنه أن يقدم الدعم الدبلوماسي للطرفين في مناقشاتهما الثنائية ومفاوضاتهما من أجل إحراز تقدم على طريق النجاح في إقامة دولة فلسطينية.

وسيقود عملية بناء المؤسسات رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، الذي عين ممثلا للمجموعة الرباعية في ٢٧ حزيران/يونيه. وفي ١٩ تموز/يوليه، أعربت المجموعة عن ترحيبها بموافقته على تمثيلها وناقشت معه الأعمال الملحّة الماثلة في المستقبل. وحثت المجموعة الطرفين وجميع دول المنطقة على التعاون الوثيق مع السيد بلير كما شجعت على تقديم دعم دولي قوي لجهوده.

ويعود السيد بلير من المنطقة اليوم عقب إجرائه مشاورات مع القادة وأصحاب المصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين. وكانت زيارته الأولى ترمي إلى وضع تقييم للحالة الراهنة قبل أن يرجع إلى المنطقة في أيلول/سبتمبر للبدء بتنفيذ خطته الاستراتيجية قبل انعقاد الاجتماع الدولي في الخريف. وقد أعرب الأمين العام وشركاؤنا في المجموعة الرباعية كلهم عن التزامهم بتقديم كل ما يلزم من الدعم للسيد بلير ضمانا لنجاح مهمته.

وفي ذلك السياق، نرحب باقتراح النرويج تنشيط لجنة الاتصال المخصصة، وما أبداه من دعم الرئيس بوش وآخرون في المجتمع الدولي، بغية دراسة إدارة المساعدات والدعم المالي المقدم للسلطة الفلسطينية والإصلاح المؤسسي الفلسطيني. وسيعقد الاجتماع في نيويورك في أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة.

أود أن أنتقل الآن إلى لبنان. ما زال لبنان يواجه حالة سياسية وأمنية خطيرة. وقد تلقى المجلس بالفعل إحاطة إعلامية بشأن الهجومين الإرهابيين اللذين استهدفا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال أقل من شهر، وبشأن حالة التحقيقات الجارية.

وفي بيروت، لا يزال المأزق السياسي قائما، دون تحول ملموس في موقف الأطراف. وفي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه، استضافت فرنسا اجتماعا للشخصيات السياسية اللبنانية الممثلة للمشاركين في الحوار الوطني اللبناني. وقد أوجدت هذه المبادرة الهامة منتدى أعيد فيه تأكيد المبادئ والالتزامات السياسية الأساسية، وتعهد المشاركون بتجنب اللجوء إلى العنف في حل خلافاتهم السياسية.

إننا نؤيد الجهود الدبلوماسية المتواصلة والجديرة بالثناء التي تضطلع بها فرنسا والجهود الدبلوماسية التي تبذلها الجامعة العربية من أجل مساعدة اللبنانيين على التوصل إلى توافق في الآراء. وقد ظل المنسق الخاص للأمين العام للبنان على اتصال وثيق بالأطراف وظل يدعو إلى العودة إلى الحوار وإلى التوافق بغية تضييق الشقة بين الأطراف. والأمين العام يناشد الدول الأعضاء في المنطقة دعم الأطراف اللبنانية في جهودها الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء.

ولا يزال الجيش اللبناني يواصل معركته المكثفة ضد منظمة فتح الإسلام المتشددة في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان. وقد أدى القتال، الذي اندلع في ٢٠ أيار/مايو، حتى الآن إلى مقتل ١١٤ جنديا لبنانيا، و ٤٧ مقاتلا على الأقل من فتح الإسلام وعدد غير معروف من المدنيين. وفي ٦ تموز/يوليه، مات متظاهران فلسطينيان في مجابهة مع الجيش. وقد اتخذ الجيش وبعض الفصائل

الفلسطينية إجراءات لمنع تكرار تلك الحوادث وللتقليل إلى أدنى حد من خطر انتشار أعمال العنف إلى المخيمات الفلسطينية الأخرى في لبنان.

وشن الجيش في ١٣ تموز/يوليه هجوما كبيرا على ما يقدر بـ ١٠٠ مقاتل ما زالوا متبقين في نهر البارد. وفيما يتعلق بهذا الهجوم، أطلقت فتح الإسلام صواريخ كاتيوشا من المخيم المنكوب على المدن والقرى المحيطة، مما أدى إلى مقتل مدني واحد في ١٧ تموز/يوليه.

واستمر وقوع الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأخضر، وخلال هذه الفترة، ازدادت الانتهاكات بقدر كبير. وسجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حدوث إجمالي ٢٧١ من عمليات التحليق الإسرائيلية خلال الشهر الماضي. وتشكل عمليات التحليق هذه انتهاكا للسيادة اللبنانية. ويناشد الأمين العام السلطات الإسرائيلية الاستفادة بشكل كامل من الآلية الثلاثية المناسبة القائمة مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بغية معالجة المسائل ذات الاهتمام.

وفي الختام، بعد انهيار حكومة الوحدة الوطنية، ما زالت السلطة الفلسطينية في ظل قيادة الرئيس عباس تمثل السلطة الشرعية الوحيدة، وقد شعرت بالسرور لمشاهدة الاستجابة العاجلة من المجتمع الدولي لتقديم المساعدة المالية والدعم السياسي للحكومة المؤقتة برئاسة رئيس الوزراء فياض.

ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان عدم معاقبة سكان غزة على استيلاء حماس على السلطة. وما زالت إعادة فتح المعابر لمنع الانهيار الكامل لاقتصاد غزة تشكل أولوية. وظلت الاستجابة الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ تشكل تدبيرا قصير الأجل وفعالا، ولكن التوصل إلى حل بقيادة الرئيس عباس يمثل ضرورة ملحة. وفي الأجل الطويل، لا يمكن أن تبقى غزة والضفة الغربية منفصلتين. ولا توجد سوى دولة فلسطينية واحدة في المستقبل، وهي تشمل الضفة الغربية وقطاع عزة كلتيهما.

وثمة بداية واعدة للعلاقة بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض. وعلينا أن نشجع الطرفين على مواصلة بناء الثقة من خلال الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق. فعلى إسرائيل أن تزيل نقاط التفتيش في الضفة الغربية فضلا عن تفكيك المخافر الأمامية وتجميد توسيع المستوطنات. وينبغي للرئيس عباس أن يواصل العمل لوقف أعمال العنف ولنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية ولإصلاح المؤسسات الفلسطينية. ومن شأن استيفاء تلك الشروط أن يشكل أسسا قوية لعقد الاجتماع الدولي خريف هذا العام، الذي من المأمول أن يشكل خطوة هامة لبدء المفاوضات الثنائية للتوصل إلى السلام الشامل العادل والدائم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ويليامز على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالصينية)

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.